

ملف المناصرة

أروى بركات

Arroi Baraket

خارج الاحتجاز تونس

صحفية أُدينت وغُرّمت بعد أن اعتدى عليها شرطي جسديًا أثناء توقيف مروري، وارتمى عليها وهو يلكمها، وصادر هاتفها بينما كانت تصوّر. ووُجّهت إليها تهمة الاعتداء على الشرطي الذي اعتدى عليها.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-TN-2026-007

01

القضية في دقيقة

صحفية أُدينت وغُرّمت بعد أن اعتدى عليها شرطي جسديًا أثناء توقيف مروري، وارتمى عليها وهو يلكمها، وصادر هاتفها بينما كانت تصوّر. ووُجّهت إليها تهمة الاعتداء على الشرطي الذي اعتدى عليها.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**تونس**
الحكم	**غرامة قدرها 200 دينار تونسي (نحو 60 يورو)، وتعويض لعون الشرطة قدره 1,300 دينار تونسي (نحو 394 يورو).**
التهم	**الاعتداء بالعنف الشديد على موظف عمومي (أُدينت بها في 18 يناير/كانون الثاني 2023)** **هضم جانب موظف عمومي أثناء أدائه لمهامه (الشكوى الأصلية التي قدّمها العون)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إسقاط كل التهم الموجهة إلى أروى بركات بسبب الممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

02 وقف الملاحقة القضائية لأروى بركات وضمان محاكمة عادلة في الأثناء.

03 ضمان عدم تعرّض أروى بركات للقبض أو المنع من السفر أو أي انتقام بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/arroi-baraket/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
العنف المبني على النوع الاجتماعي	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 1
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المساس بالسلامة الجسدية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و9
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

17 سبتمبر/أيلول 2021

اعتداء بدني

شرطي يعتدي على صحفية عند توقيف سيارتها

أوقف شرطي سيارتها بعد وقت قصير من بدء حظر التجول، واعتدى عليها جسديًا ولكمها مرارًا، وانتزع هاتفها بينما كانت تصوّر، ووجّه إليها شتائم متحيزة جنسيًا. وفي تلك الليلة، علمت أنه قدّم شكوى ضدها بتهمة هضم جانب موظف عمومي.

21 سبتمبر/أيلول 2021

جلسة محاكمة

الإدلاء بأقوالها أمام الوكيل العام

أدلت بأقوالها أمام الوكيل العام في المحكمة الابتدائية بباب بنات في تونس. ورصد الوكيل العام مخالفات إجرائية، وأمر بإعادة الإجراءات أمام جهة محايدة في باردو.

22 سبتمبر/أيلول 2021

بلاغ مقدَّم من المدافع

تقديم شكوى ضد الشرطي

قدّمت شكوى إلى النيابة العمومية ضد الشرطي الذي اعتدى عليها. وبعد أكثر من عام، حفظت النيابة شكواها.

28 سبتمبر/أيلول 2021

جلسة محاكمة

استدعاؤها مجددًا أمام الوكيل العام

استُدعيت للمثول أمام الوكيل العام في المحكمة الابتدائية بتونس.

22 أكتوبر/تشرين الأول 2021

جلسة محاكمة

تحديد موعد جلسة

حُدّد موعد جلستها في هذا التاريخ بعد إجراءات سبتمبر.

21 أكتوبر/تشرين الأول 2022

جلسة محاكمة

تأجيل الجلسة إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول

أُجّل مثولها أمام القاضي بطلب من هيئة الدفاع عنها، التي طلبت مهلة لدراسة تقرير جديد قدّمه محامي الشرطي.

28 ديسمبر/كانون الأول 2022

جلسة محاكمة

تأجيل الجلسة مجددًا

أُجّلت جلسة أخرى، وحُدّد موعد جديد للقضية في 18 يناير/كانون الثاني 2023.

18 يناير/كانون الثاني 2023

إدانة

الإدانة بتهمة الاعتداء والعنف الشديد

أدانت المحكمة الابتدائية بتونس بركات بتهمة الاعتداء والعنف الشديد ضد موظف عمومي. وأُدين الشرطي الذي اعتدى عليها أيضًا بتهمة استغلال السلطة، وصدر بحقه الحكم نفسه.

18 يناير/كانون الثاني 2023

إدانة

تغريمها وإلزامها بدفع تعويض

أُلزمت بدفع غرامة قدرها 200 دينار تونسي وتعويض للشرطي قدره 1,300 دينار تونسي. وأعلنت هيئة الدفاع عنها عزمها الطعن بالاستئناف.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

أروى بركات صحفية ومدافعة عن المساواة بين الجنسين مقيمة في تونس. وتشغل منصب مسؤولة الاتصال في المجموعة الدولية لحقوق الأقليات في تونس، حيث يتمحور عملها حول العدالة الاجتماعية وحقوق المجتمعات المهمّشة. ومنذ 2011، توثّق أنشطة الحركات الاجتماعية في أنحاء البلاد، مقدّمةً تغطية حيوية للمعارضة والتعبئة المدنية خلال فترات الاضطراب السياسي.

وبين ديسمبر/كانون الأول 2020 وسبتمبر 2021، غطّت على نطاق واسع الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت تونس. وسلّط عملها الصحفي الضوء على مطالب المحتجين ونضالاتهم في وقت كان فيه قمع الدولة يشتد وكان العمل الصحفي المستقل ينطوي على مخاطر متزايدة.

الاعتداء

في 17 سبتمبر/أيلول 2021، كانت أروى بركات عائدة إلى منزلها في سيارة مع صديقين حين أوقفتهم دورية شرطة بعد وقت قصير من بدء حظر التجول، وهو إجراء مرتبط بجائحة كوفيد-19 كان ساريًا آنذاك. وبعد أن حُرّرت مخالفة بحق المجموعة، لاحظت أن سيارات أخرى في الشارع لا تُوقَف. فبدأت تصوّر الشارع بهاتفها.

وعلى الفور فتح عون شرطة باب سيارتها وارتمى عليها وأخذ يلكمها مرارًا محاولًا انتزاع هاتفها. وأكدت له أنها تصوّر الشارع لا الشرطة. فتجاهلها وواصل الاعتداء حتى تمكّن من أخذ الهاتف. وحين قالت له إنها صحفية ويحق لها التصوير في الأماكن العامة، ردّ عليها بشتائم متحيزة ضد النساء.

وطلبت استعادة هاتفها لتتمكن من الاتصال بمحامٍ وتقديم شكوى. فرفض العون، قائلًا لها إنها لن تتسلم هاتفها إلا في مركز الشرطة. وواصل إهانتها بعبارات كارهة للنساء وهدّدها، متباهيًا بعضويته في نقابة الشرطة ومدّعيًا أنها ستعفيه من المسؤولية إن حاولت اتخاذ أي إجراء. وفي حضور أعوان آخرين، صوّرها بينما كانت تتمسك بحقوقها. وفي نهاية المطاف، تمكّن أحد صديقيها من الاتصال بمحامٍ نيابة عنها.

الإجراءات القضائية

في الليلة نفسها، حين توجهت أروى بركات إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى ضد العون، اكتشفت أنه كان قد قدّم شكوى ضدها، متهمًا إياها بهضم جانب موظف عمومي أثناء أدائه لمهامه.

وفي 21 سبتمبر/أيلول 2021، أدلت بشهادتها أمام النيابة العمومية في المحكمة الابتدائية بباب بنات في تونس. ورصد وكيل الجمهورية مخالفات إجرائية، وأمر باستئناف الإجراءات من جديد في جهة محايدة، هي مقر الحرس الوطني بباردو، لضمان تحقيق محايد. وفي 28 سبتمبر/أيلول 2021، استُدعيت للمثول مجددًا أمام النيابة العمومية في المحكمة الابتدائية بتونس. وحُدّدت جلستها في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2021، قدّمت أروى بركات شكواها الخاصة إلى النيابة العمومية ضد عون الشرطة الذي اعتدى عليها. وبعد أكثر من عام، حفظت النيابة شكواها دون تقديم أي تفسير.

وأُجّلت قضيتها مرارًا خلال العام التالي. ففي 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أُجّل مثولها أمام القاضي إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول 2022 بطلب من فريق الدفاع عنها، الذي طلب مهلة لتحليل تقرير جديد قدّمه محامي العون. وأُجّلت أيضًا الجلسة المقررة في 28 ديسمبر/كانون الأول 2022.

الحكم

في 18 يناير/كانون الثاني 2023، وبعد أكثر من عام من التأجيلات، مثلت أروى بركات أمام المحكمة الابتدائية بتونس. وأدانتها المحكمة بالاعتداء بالعنف الشديد على موظف عمومي. وقُضي بأن تدفع غرامة قدرها 200 دينار تونسي (نحو 60 يورو) وتعويضًا لعون الشرطة قدره 1,300 دينار تونسي (نحو 394 يورو).

وأُدين عون الشرطة المعني أيضًا بتجاوز السلطة أثناء أداء عمله، وصدر بحقه الحكم نفسه. وأعلن فريق الدفاع عنها عزمه الطعن بالاستئناف، دافعًا بأنه لا ينبغي أن يصدر بحقها الحكم نفسه الصادر بحق العون الذي اعتدى عليها.

السياق والتداعيات

تندرج القضية المرفوعة ضد أروى بركات ضمن نمط أوسع من المضايقة القضائية التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في تونس. ويعكس قلب الأدوار بين الضحية والجاني، حيث تُلاحَق امرأة اعتدى عليها عون شرطة بتهمة الاعتداء عليه، إخفاقات بنيوية في المساءلة وسيادة القانون. وقد أصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يمارسه أعوان الدولة، مقترنًا بتوظيف الشكاوى الجزائية سلاحًا ضد النساء اللواتي يقاومن، أداةً للترهيب.

ويبعث حفظ شكواها ضد العون، مقترنًا بقرار المحكمة فرض أحكام متطابقة على الطرفين، رسالة مثبّطة إلى من يوثّقون انتهاكات الدولة أو يتمسكون بحقوقهم في مواجهة السلطة. وتؤكد القضية الوضع الهش للصحفيات في تونس، اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي والانتقام القضائي معًا حين يرفضن الصمت.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the prosecution of Arroi Baraket, journalist and gender-equality advocate; Communications Officer for Minority Rights Group in Tunisia; documenter of social movements and anti-government protests in Tunisia, which targets peaceful human rights work.

In brief: Journalist convicted and fined after a police officer physically attacked her during a traffic stop, threw himself on her while punching her, and seized her phone as she filmed. She faced charges of assaulting the officer who assaulted her.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop all charges against Arroi Baraket related to the peaceful exercise of fundamental rights;
2. End the judicial harassment of Arroi Baraket and guarantee a fair process meanwhile;
3. Guarantee that Arroi Baraket faces no arrest, travel restriction or other reprisal for peaceful human rights work.

I will continue to follow this case until the charges against Arroi Baraket are dropped.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026